

نوافذ



nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

ابتزاز عاطفي

كثرت في الآونة الأخيرة أحداث ما أسمته وسائل الإعلام بـ«النصب العاطفي»، وهو يعني أن شابا استطاع أن يخدع فتاة بوهم الزواج منها، ثم «يلطش» منها مبلغا محترما ويختفي، والعكس يصير أيضا، فقد حدث أن فتاة تنصب على شاب بحجة الزواج ثم يكتشف المخدوع أنه مجرد رقم في طابور طويل. ونخشى فعلا أن تتحول هذه الحالات إلى ظاهرة لها نطاق أوسع.

بداية فإن هذه الحالة هي مزيج بين مشكلتين: اجتماعية واقتصادية، وهي أيضا من شأنها أن تحدث في كل المجتمعات، ولكنها تكاد تكون طارئة على الكويت بسبب أن النطاق الاجتماعي ضيق ولا يمكن يسمح بوجود مثل هذه الحالات التي تعد عارا أخلاقيا، ولكن بتنوع شرائح المجتمع الكويتي وتوسعه في اتجاهات متعددة، وتغيير تركيبته، أصبح من الممكن أن تعثر على هذه الحالات التي سهلت لها شبكات التواصل الاجتماعي وهيئاتها ظروف اللقائات في المولات والكافيهات بعيدا عن توجيه الأهل وتوجيههم لأبنائهم سواء الذي قام بالنصب أو الذي وقع النصب عليه.

ومن الأسباب الاجتماعية أيضا العنوسة وتفكك الأسرة، وانشغال أولياء الأمور بخصوصياتهم عن أبنائهم، وفي أحيان كثيرة عدم مقدرتهم على متابعتهم وسط هذه الثغوب التي أحدثتها التكنولوجيا ووسائل الاتصال في جدار العائلة الحصين. أما الأسباب الاقتصادية، فهي مهمة أيضا، وغالبا ما تكون ليس بسبب الحالة المادية السيئة للطرف الذي يبتز عاطفيا، ولكن لأن كثرة التطلبات العصرية لجيل الشباب بعد تنوع اللبس والعطور والأجهزة التقنية المتلاحقة سنويا من موبايلات ولايبوتبات، جعلت من الشباب في حالة مطاردة دائمة لكل ما هو جديد خضية أن يقال عنه بأنه متخلف.

وهذه الناحية الاستهلاكية تعد خطيرة جدا فيما لو تحولت إلى ثقافة للرجال، وهو ما لا نجده في الغرب الذي يبدو شبابه عمليا أكثر ومنخرط في الحياة العامة بأبسط المقتنيات والأزياء. ولذلك فإن عدم التوعية من هذا الجانب سيكلف مجتمعتنا الكثير.

ألم وأمل



د. هند الشمور

الأدوية منتهية الصلاحية

يتم صرف الأدوية للمرضى لعلاج الكثير من الامراض ولكل دواء تاريخ تصنيع وتاريخ انتهاء الصلاحية، وصلاحية الدواء هي المدة الزمنية التي يفضل فيها استخدام الدواء بحيث يكون الدواء فيها آمنا وفعالاً. وطبقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن مأمونية الادوية تمثل عنصرا أساسيا من عناصر سلامة المرضى.

والجدير بالملاحظة أن مأمونية الادوية على الصعيد العالمي تعتمد على قوة النظم الوطنية وقدرتها على رصد عمليات استحداث الادوية ورصد جودتها والابلاغ عن آثارها الضارة وتوفير معلومات دقيقة عن الاساليب المأمونة لاستعمالها، وحيث انه لا يوجد دواء عديم المخاطر وجميع الادوية تتسبب في حدوث آثار جانبية يمكن أن تؤدي بعضها الى الوفاة ويعاني الناس في جميع البلدان من التفاعلات الدوائية الضارة، ومن الممكن توقي ما لا يقل عن 60% من التفاعلات الدوائية الضارة، ويمكن أن تحدث تلك التفاعلات بسبب عدم الامتثال للتعليمات الخاصة بتناول الدواء. وتعمل منظمة الصحة العالمية على تعزيز مأمونية الادوية من خلال البرنامج الدولي لرصد الادوية، الذي بدأ تطبيقه في الستينيات. وتتعاون المنظمة مع الدول الاعضاء على تحديد العلاقات المحتملة القائمة بين استعمال الادوية وما قد ينجم عن ذلك من آثار ضارة. وهناك حاليا، نحو 100 دولة ممن تمتلك نظاما وطنيا تمكن من إيفاد معلومات عن التفاعلات الدوائية الضارة الى قاعدة البيانات التي يديرها مركز أوبسالا للرصد، وهو أحد المراكز المتعاونة مع المنظمة.

وعند ظهور مؤشرات على مشاكل تتعلق بمأمونية الادوية تبلغ المنظمة جميع البلدان الاعضاء بالنتائج ذات الصلة.

وبالإضافة الى ذلك تضطلع المنظمة بتيسير تبادل المعلومات بانتظام بين الدول الاعضاء بشأن مأمونية الادوية ونجاعتها، وذلك بالاستعانة بشبكة من المسؤولين الاعلاميين الوطنيين، وضمان نقل المعلومات الجديدة عن الآثار الضارة الخطيرة للمنتجات الصيدلانية على الفور الى السلطات الصحية الوطنية، توفير دلائل ارشادية لمساعدة البلدان على إقامة مراكز وطنية لرصد الادوية، وكذلك مساعدة البلدان على تدعيم سلطات تنظيم الادوية ونظم الابلاغ ذات الصلة، وتدريب المهنيين الصحيين على تقنيات رصد مأمونية الادوية الجديدة والمعقدة (مثل مضادات الفيروسات القهقرية التي تستخدم لعلاج المصابين بفيروس الايدز)، وتيسير الاتصالات بين السلطات التنظيمية والشرطة وموظفي الجمارك والجهات المعنية الأخرى من أجل مكافحة الادوية المزيفة في جميع أرجاء العالم. وقد نكرت منظمة الغذاء والدواء الأميركية في موقعها الالكتروني انه اذا خرجت المادة الكيميائية في الدواء عن ميعاد الصلاحية فيمكن أن تحدث تغييرات كيميائية تجعل المادة سامة، وكذلك فإن فعاليات الدواء تكون أقل بكثير من فاعليته قبل انتهاء مدة الصلاحية. وقد لوحظ ان البعض يعتقد أن أخذ الادوية بعد انتهاء تاريخ صلاحيتها. ولكن شددت منظمة الغذاء والدواء الأميركية FDA على ضرورة الالتزام بتاريخ الصلاحية للادوية عند صرفها للمرضى وعدم استخدامها بعد انتهاء فترة الصلاحية مهما دعت الحاجة، حيث أن قوة فعالية المادة الدوائية تقل بشكل مطرد وبهذا لا يستطيع الدواء إنجاز المهمة أو الفعالية. وبعض الادوية كالضادات الحيوية هي سامة بنفسها وسامة لغيرها بعد انتهاء فترة صلاحيتها، خاصة أن المضادات الحيوية والأدوية الهرمونية هي أدوية حساسة لشروط التخزين أو صلاحية الاستعمال. وطبقا لمنظمة الغذاء والدواء فإن الشرايات أو المضادات الحيوية المعلقة ذات المحتوى السكري تقسد بشكل أسرع من غيرها، لذلك لا يجب استخدام الدواء بعد انتهاء صلاحيتها، ليس لأنه لا يؤدي الغرض المطلوب فقط، ولكن لأنه يمكن أن يكون ساما للجسم ويؤدي الى مضاعفات وخيمة ولا جدوى من استخدامه. فلنحرص على المحافظة على صحة المرضى، وذلك بالالتزام بمدة صلاحية الادوية حتى لا نضر المرضى بهدف العلاج ونلتزم بإرشادات منظمة الغذاء والدواء الأميركية بخصوص استخدام الادوية.

فكرة



سلطان إبراهيم الخلف

المصفاة الجديدة..

تنمية وفرص عمل

عانت كبرى الدول الأوروبية من الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وقامت بوضع سياسات تقشفية لمواجهة تلك الأزمة لكن معاناتها كانت أقل بكثير من معاناة الدول الصغيرة مثل اليونان وقبرص حيث اضطرتا الى الحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي لإعادة بناء اقتصادهما من جديد، واضطرتا كذلك الى الاستغناء عن الكثير من الوظائف التي كانت تشكل عينا ثقيلا على ميزانيتها دون مردود اقتصادي وقد أدى ذلك الى تسريح الكثير من الموظفين الذين قادوا مسيرات احتجاجية واسعة ونتج عنه ارتفاع كبير في معدلات البطالة واضطر الكثير منهم الى البحث عن وظائف في الدول الأوروبية الكبرى.

في بلدنا الكويت لو تمت إعادة بناء اقتصادنا من جديد على أسس علمية سنستغني عن عدد كبير من الموظفين الذين يشكلون فائضا كبيرا عن حاجة سوق العمل الحكومي، وسيؤدي ذلك بطبيعة الحال الى ارتفاع معدل

أنواب



hamed1960@hotmail.com

د. حامد العبدالله

● **الباب الأول:** (والذي خبث لا يخرج إلا نكدًا) **الباب الثاني:** احتل الصليبيون بلاد الشام مائتي عام واحتل اليهود فلسطين منذ 1948 ولم نسمع عن قبر مسلم نبش او هتكت حرمة، ولكن أبى خوارج العصر ونواصبه وتكفيريين الا ان يعيشوا بالأرض فسادا فينبشوا قبور المسلمين، وأي قبر مسلم نبشوا، قبر الصحابي الجليل حجر الخير، حجر بن عدي الكندي، الذين لقبه الحاكم النيسابوري بأنه راهب أصحاب محمد ﷺ، وقال عنه ابن الأثير في تاريخه في أحداث سنة 51 هـ بأنه «من عباد الناس وزهادهم وكان بارا بأمه وكان كثير الصلاة والصيام»، أسلم هو وأخوه وجمع من عشيرته على يد رسول الله ﷺ فأحسن الصحبة، وكان فارسا قائدا في فتح العراق وإيران والشام، أما في معركة القادسية فقد تولى قيادة ميسرة الجيش وكذلك في معارك فتح المداين وجولاء وهو الذي فتح

البطالة الى مستوى قياسي يتعدى نسبته الحالية 4,9٪ بكثير، وستحدث كارثة إنسانية إلا ان ذلك لا يمكن أن يحدث مع وجود وفره مالية وأسعار مناسبة لبرميل النفط، لكن هذا لا يعني ان نغط في النوم ونستمر في اتباع هذه السياسة العمياء في التكديس الوظيفي مع ان كثافتنا السكانية متواضعة ومن الممكن لسوق العمل ان يستوعبها وكل ما في الأمر اننا بحاجة الى وضع سياسة جادة في الاستثمار البشري والتوظيف الصحيح للعالة الوطنية والاستفادة من كوننا دولة نفطية تعتمد على المشاريع النفطية في الدخل من أجل خلق وظائف جديدة لخريجي الجامعة وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب والمواطن بشكل عام، وليس أدل على ذلك من مشروع المصفاة الجديدة التي بلغت كلفتها قرابة 6,5 مليارات دينار والتي نأمل بعد الانتهاء من بنائها في العام 2018 ان تساهم في توظيف أكبر عدد من خريجي التعليم العالي وفي تغيير التفكير النمطي عند الباحثين

مرج عذراء، وتشاء الأقدار أن يقتل فيها صبورا في عام 51 هـ بأحداث سطرتهها كتب التاريخ كاطبري والفتوح للبلاندي وسير اعلام النبلاء للذهبي والمستدرک للحاكم النيسابوري وابن سعد في طبقاته وابن كثير في تاريخه. وفي عهد الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز، نقل رفات حجر بن عدي من مرج عذراء إلى بلدة عدرا البلد بريف دمشق وكتب على قبره «هذا قبر الصحابي الجليل سيدنا حجر بن عدي رضي الله عنه»، ان عداء العصابات التكفيرية لحجر نابع من حبه وولائه للإمام علي بن ابي طالب، فهم في نبشهم لقبر حجر انما يريدون قبر الإمام علي ولو قدر لهم ذلك لفلقوه دون أن يرف لهم جفن، وقد صرح مغردهم بذلك، كما ان بيان جبهة النصرة يصف الصحابي الجليل حجر بن عدي بأنه «خارج عن أصول الشريعة والسنة»، وما ذلك كما أحسب إلا اجترارا لمقتل حجر وأصحابه، وكشفا لما في صدورهم

عن وظائف حيث ان مجال الخبرة متاح في ميادين عدة تشمل المهارات الهندسية والفنية والإدارية والتخطيط وحماية البيئة وفقا للمعايير العالمية الحديثة، انها حقا فرصة لا تفوت للشباب الكويتي الباحث عن وظيفة. □ □ □

ضمن مخططه في التطهير الطائفي ارتكب النظام البعثي السوري منذ أيام مجزرة في قرية البيضا ذات الاغلبية السنية في باناس من أجل دفع أهاليها الى مغادرتها في الوقت الذي كان الطيران الإسرائيلي يسرح ويمرح في الأجواء السورية ويقدم على تدمير قافلة عسكرية للنظام السوري كانت في طريقها الى لبنان، وهي المرة الثانية بعد الأولى في شهر يناير الماضي، الأمر الذي يدفعنا الى التساؤل عن سبب عدم تصديه للطيران الإسرائيلي بصواريخ أرض جو أو طائراته الحربية التي تصف الشعب السوري كل يوم علما بأنه لم يتردد في إسقاط الطائرة الحربية التركية عندما اخترقت مجاله الجوي منذ عدة أشهر!

من بغض لعلي ومواليه، وهنا أعجب لسكوت مدعي حب الصحابة والدفاع عنهم عن هذا الحدث الجلل، أقلم يكن حجر صحابيا؟ او هل يجوز هتك حرمة قبر المسلم؟ ناهيك عن كونه صحابيا، لقد أسقطت هذه الفعلة الشعبية ورقة التوت عن عورة هؤلاء وكشفت خبث سرائرهم.

ثم قرير العين يا سيدي يا حجر بن عدي، فلن يضرك نبش قبرك كما لم يضرك قتلك، أما أعداؤك، فهل رأيهم إلا فندا وأيامهم إلا عددا وجمعهم إلا بددا يوم ينادي المنادي ألا لعنة الله على الظالمين فألى الله المشتكى وعليه المولود.

● **الباب الثالث:** منزلة الصحابة وفضلهم بيننا نسل العترة الطاهرة الإمام علي بن الحسين زين العابدين (ع) في الدعاء الرابع من أدعية الصحيفة السجادية فليراجع.

● **الباب الرابع:** يا رب النبيين والأبرار، يا رب الصديقين والأخيار، يا رب الجنة والنار احفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.



رأي اقتصادي



ضمانات استقلال

القضاء في العالم العربي

لم يجد استقلال القضاء مكانة له في تكريس مبدأ فصل السلطات، ومبدأ النأي بنفس القاضي عن التجاذبات السياسية في القوانين الداخلية فحسب، بل أخذ قوته من التشريعات الدولية التي نصت وبكل صراحة على استقلال القاضي وإخراجه من بوتقة النزاعات التي تتولد عن الظروف السياسية التي تحيط به. فالتشريعات الدولية التي سنت وكرست مبدأ فصل السلطات عززها المؤتمر العالمي لاستقلال القضاء والذي عقد في كندا سنة 1983 وهو إعلان عالي لاستقلال العدالة، فقد حدد وبشكل حصري مهام استقلال القضاء وشفافية القاضي في استصدار الأحكام وقد أتى على جملة من البنود التي كرست مبدأ فصل السلطة القضائية وتكريسها كطرف سلبي محايد، وكان من أهم البنود التي تطرق إليها، توفير حرية البت بحياد للقاضي في المسائل والقضايا المعروضة عليه وتمحيصها واستصدار الأحكام عليه بتقييمه للوقائع وفهمه للقانون والنظر الى الوقائع دون أي قيود أو ضغوط أو تهديد أو تدخلات مباشرة أو غير مباشرة من أي جهة كانت، وأن يكون طرفا محايدا سلبيا، وأن تستقل

السلطة القضائية عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما شدد على دور أجهزة الرقابة وعلى رأسها دور مجلس القضاء الأعلى لما يمثل من قيم. وقد حرص كذلك المؤتمر العام للامم المتحدة في انعقاده السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين والذي عقد في إيطاليا سنة 1985 وخرج بمجموعة من التوصيات على رأسها المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، وقد كان مؤتمر إيطاليا استكمالا لما بدأه مؤتمر كندا وكان حريصا كل الحرص على مبدأ شفافية القاضي واستقلاله في استصدار الأحكام بعيدا كل البعد عن أي تجاذب سياسي أو ضغط خارجي ومن هنا كان التطرق الى تعزيز دور الرقابة القضائية وتفعيل دور مجالس القضاء ومحاسبة المترولين أو المتواطئين. وقد كان لدور مجلس القضاء الأعلى في لبنان الدور الأبرز في هذا الاتجاه، حيث أصدر أخيرا قرارات سنكتب بحروف من ذهب والتي وصلت الى حد الفصل من القضاء في سابقة خطيرة كونها كانت علنية. ومن أجل ذلك ونظرا للظروف التي أحاطت بالعالم العربي وخوف القضاء في اللوج في قضايا مرتبطة بالظروف المحيطة فإنه

أصبح من اللزوم في العالم العربي اعادة تكوين شخصية القاضي ومنحه الثقة والاستقلال والحماية لأنه العمود الفقري لكل مجتمع، هو الملجأ والنصير والحكم العادل وإننا لنفخر ونعتز بعدد كبير من قضائنا الذين سطروا في أحكامهم أروع الكلمات وقالوا بصوت واحد «لا صوت يعلو على صوت القانون»، هذا الشعور يعطيك الثقة والأمان، فمصر أم الدنيا عائلة وبلا شك لأنها أنجبت قضاة قالوا لا في الوقت الذي كان لا يستطيع أحد هذا القول، وها هم اليوم يكررون انه لا صوت يعلو فوق صوت القانون، هذا القدر الكافي من الثقة بالنفس سيمكن القاضي ومن دون أدنى شك من امتلاك نكاه عملي يجعله قادرا على التفاعل مع الصعوبات التي قد تعترضه خلال مشواره المهني، لأنه يدرك انه دائم وحامي الوطن وفي الختام سلام الى قضائنا العادل الحامي في الكويت. سلام الى قضائنا الذين يحمون الوطن، وإن ندرك مدى الصعوبات التي تلقى على عاتقهم، ولكننا ندرك مدى حرصهم على الوطن والمواطن لانهم كما عهدناهم يكررون دائما انهم لا يخافون في الحق لومة

رؤى كويتية



baselaljaser@yahoo.com

@baselaljaser

باسل الجاسر

مزايدات الليبرال

أتعبت المزايدة

التوجه الليبرالي بالكويت أو بالأحرى من حملوا لواء الليبرالية وأثبتت التجارب العملية وفي كل منعطف وطني، وخصوصا خلال الآونة الأخيرة أنهم يقدمون مصالحهم التجارية أو الانتخابية أو المنفعة على أولويات وقيم الشعار الذي يرفعونه ويتشددون به، بل وعلى مصالح الوطن

ودستوره، فوجدناهم يتضامنون بل وينصهرون مع قوى دينية والقوى الغوغائية التي تريد تعديل الدستور من خلال الشارع إلى أن ستم وضجر المؤمنون بالتوجه الليبرالي ورأيانهم يستقبلون أفرادا وجماعات بالسر والعلن ويتبرأون من ممارسات بعض قيادات هذا التوجه ومطبلبيهم، الذين امتطوا ظهر هذا التوجه الراقي لتحقيق المنافع بدلا من تكريس مبادئه وقيمه في واقع الممارسة السياسية بالوطن، وأخيرا رأيانهم يدينون تمثيلية اقتحام منزل الهارب من وجه العدالة لتنفيذ حكم قضائي نافذ، بينما لم يدينوا تهربه وطلباته التي لم ينزل بها الدستور ولا القانون من سلطان وبما يضرب العدالة والمساواة في مقتل. المهم أن هذه القيادات ومطبلبيهم ناصبوا مرسوم الصوت الواحد العداء لمصالح شخصية وانتخابية بالرغم مما جرته الأصوات الأربعة من منكر بحق الوطن وأهله، ومع ذلك لا بأس من اتخاذ موقف ضد المرسوم، بيد أن العيب بل وكل العيب هو هذه المزايدات المجوجة، فمن مشروع قانون الإعلام يقعدوها عليه وهو مشروع لم يتسلمه مجلس الأمة بعد ومحاولتهم البائسة للإساءة لمجلس الصوت الواحد لدى الشارع الكويتي، في منأى بل ومخاصمة للموضوعية وأمانة الكلمة.

وبعد أن انتهينا من مشروع قانون الإعلام الموحد طلعوا علينا بتمثيلية المزايدة على الاتفاقية الأمنية التي قالوا فيها أكثر مما قال مالك بالخير، بالرغم من أن نواب الأمة ومن خلال لجنة الشؤون الخارجية أعلنوا أن هناك العديد من البنود بحاجة لإيضاحات، وتم بالفعل استدعاء وزراء الداخلية والخارجية لإجراء الحقيقة حولها، ناهيك عن كون العديد من النواب أعلنوا بأن موقفهم سيكون ضد كل ما يتعارض مع الدستور والمصلحة الوطنية، ومع ذلك وجدنا تلك المزايدات العجيبة الغريبة التي أتعبت وأرهقت المزايدة ذاتها.

وواقع الأمر أنني أفهم مخاصمة مرسوم الصوت الواحد ولكنني أستغرب بل وأستنكر معاداة ممثلي الشعب الكويتي الذين اختارهم بالتصويت الحر، ليس بسبب تقاسم عن الخدمة أو تراجع معدلات الإنجاز أو اتخاذ قرارات مجافية لدستور أو مصلحة الوطن أو المواطنين، وإنما لتحقين مكاسب يصورون أنها شعبية أو مبدئية، بينما هي بالواقع والحقيقة تأتي بسبب فتح مجلس الصوت الواحد لبعض الملفات وتشكيل لجان تحقيق فيها وصار اشد ما يخشون أن يتواصل التحقيق ويصل لإدانات فيها ومن ثم يتم تعطيل المنافع أو وقفها.. فهل من مدرك؟